جامعة الجيلالي بونعامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

دروس عبر الخط في مقياس الملتقى (المنازعات الإدارية المتخصصة)

دروس عبر الخط في مقياس الملتقى (المنازعات الإدارية المتخصصة)

دروس موجهة لسنة الثانية ماستر

تخصص القانون الإداري

السداسي: الرابع

السنة الجامعية: 2026/2025

مقدمة

تعد المنازعات الإدارية من أهم مجالات القانون العام ، لكونها تمثل الإطار العملي الذي تتجسد من خلاله رقابة القضاء على نشاط الإدارة و ضمان خضوعها لمبدأ المشروعية ، وإذا كان الطلبة قد اكتسبوا في مراحل سابقة الأسس النظرية للمنازعات الإدارية ، من حيث المفاهيم العامة وأنواع الدعاوى واختصاص القضاء الإداري ، فإن الحاجة البيداغوجية تفرض الانتقال إلى مستوى تطبيقي ، يعني بتوظيف تلك المعاريف في تحليل الوقائع العملية ذات الصلة بالمنازعات الإدارية ، من خلال التعريف بالدعوى محل الدراسة ، و عرض حالة تطبيقية توضح كيفية اعمالها ، ثم الوقوف على التطبيق القضائي ، بما يعزز القدرة على الربط بين الجانب النظري و الممارسة التطبيقية.

وانطلاقا من هذا التصور ، يهدف هذا المحتوى إلى تقديم مقاربة تطبيقية للدعاوى الإدارية، من خلال التركيز على أبرز الدعاوى التي تثار أمام القضاء الإداري ، مثل دعوى الإلغاء و دعوى التعويض ودعوى توقيف تنفيذ القرار الإداري ودعوى التفسير و دعوى فحص المشروعية ، إضافة إلى بعض المنازعات القطاعية مثل المنازعات الضريبية ومنازعات الصفقات العمومية ومنازعات التعمير، ولا يتم تناول هذه الدعاوي من منظور نظري صرف ، بل من خلال تحليل حالات واقعية ونماذج تطبيقية تساعد الطلبة على اكتساب مهارات التكييف القانوني وفهم المسار الإجرائي للنزاع الإداري.

كما يعتمد هذا المحتوى على منهجية تفاعلية ترتكز على طرح إشكالات عملية و أسئلة تحليلية عبر أدوات التفاعل في منصة المودل ، مثل الشات و المنتديات التعليمية ، بهف إشراك الطلبة في عملية التفكير القانوني وتنمية قدرتهم على المناقشة وتبادل الآراء في إطار قانوني منظم ، وينتظر من الطالب في النهاية ، أن يكون قادر على التمييز بين مختلف الدعوى الإدارية ، وتحديد شروط قبولها ، وتحليل الوقائع العملية وفق منهجية قانونية دقيقة ، بما يعزز انتقاله من مرحلة الفهم النظري إلى الممارسة القانونية التطبيقية.

وفي ضوء ما تقدم ، يثور التساؤل الجوهري الآتي :

كيف تتجسد الدعوى الإدارية في معالجة المنازعات المتخصصة من خلال تطبيقاتها العملية والقضائية ؟

وعليه تكون الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية :